رقم الوثيقة: MDE 15/036/2014

10 ديسمبر/ كانون الأول 2014

إسرائيل/الأراضي الفلسطينية المحتلة: *رد المنظمة على بيان سفارة إسرائيل في لندن بشأن التقرير المعنون "لا حصانة لشيء: تدمير إسرائيل للمباني البارزة في غزة"*

انتقدت سفارة إسرائيل في لندن تقرير منظمة العفو الدولية المعنون "لا حصانة لشيء: تدمير إسرائيل للمباني البارزة في غزة" والذي صدر يوم الثلاثاء 9 ديسمبر/ كانون الأول 2014، زاعمةً أن التقرير المذكور يركز "على الخسائر النقدية التي تكبدها الفلسطينيون عقب هجوم كبير بالصواريخ العشوائية على إسرائيل".[i] وعليه، فتورد منظمة العفو الدولية الردود الواردة أدناه على نقاط محددة جاءت في البيان الصادر عن السفارة.

1. **"في معرض تقريرها الأخير المتعلق بالنزاع الذي وقع صيف هذا العام بين إسرائيل وحركة حماس، اختارت منظمة العفو الدولية أن تركز على الخسائر النقدية التي تكبدها المدنيون الفلسطينيون بدلا من أن تحقق في عمليات إطلاق الصواريخ وقذائف الهاون بشكل منهجي ومتعمد على السكان المدنيين داخل إسرائيل التي نفذتها منظمة جهادية مدرجة على قائمة المنظمات الإرهابية الدولية".**

لا يتعلق الأمر بالخسائر النقدية وحسب، على الرغم من فداحة هذه الخسائر وخطورتها بالنسبة للعائلات التي تعاني أصلا من أوضاع اقتصادية مهلهلة. بل إن الأمر يتعلق أيضا بتدمير منازل الناس، وجرح العشرات جراء تلك الهجمات. لا بل الأمر يتعلق بخسارة الناس لمصدر رزقهم، ويتعلق بما يظهر أنه جرائم حرب وعقاب جماعي، وهي جرائم ينبغي التحقيق فيها وملاحقة مرتكبيها بحيث يتسنى للضحايا الحصول على الحقيقة والعدالة وكامل أشكال التعويض.

وتوخت منظمة العفو الدولية الوضوح التام في تقريرها والبيان الصحفي الذي أصدرته لإطلاق التقرير من حيث التأكيد مرارا وتكرارا على إدانتها عمليات إطلاق صواريخ وقذائف الهاون بشكل عشوائي على السكان المدنيين في إسرائيل. إذ تشكل الهجمات المباشرة التي تستهدف المدنيين والهجمات العشوائية التي تقتل المدنيين أو تصيبهم جرائم حرب. كما أعلنت منظمة العفو الدولية أنها تعكف حاليا على إعداد تقرير مشابه يركز على الانتهاكات التي ارتكبتها حركة حماس أثناء النزاع.

2. **"يورد التقرير وصفا منتزعا من سياقه للأحداث، حيث يعتمد بشكل كبير على الإفادات التي قام بجمعها "عاملان ميدانيان" لم يتم التعريف بهويتهما، ولم يتم التشكيك بمصداقيتهما أبدا."**

لم يخرج التقرير عن السياق أبدا. فكل نظرة خاطفة على مقدمة التقرير كفيلة بأن تظهر أن منظمة العفو الدولية قد وضعت الهجمات الواردة في تقريرها ضمن سياق الانتهاكات التي ارتكبتها القوات الإسرائيلية والفصائل الفلسطينية المسلحة اثناء النزاع.

وكانت منظمة العفو الدولية تفضل أن ترسل فريق باحثيها يرافقه خبراء عسكريون وطبيون إلى قطاع غزة أثناء النزاع وبعد توقفه. لكن لطالما رفضت السلطات الإسرائيلية السماح لمندوبي المنظمة بالدخول إلى القطاع، ما يوحي بأن لديها ما تخفيه.

ومع ذلك، فلقد تمكن باحثو منظمة العفو الدولية من إجراء بحوث حول حالات تفصيلية من خلال الاستعانة باثنين من العمال الميدانيين الثقات، واللذان عززا إفادات شهود العيان عبر استخدام أدلة صوتية ومرئية (بما في ذلك الصور ومقاطع الفيديو)، والتحقق من المعلومات ومطابقتها مع التقارير الصادرة عن وكالات الأمم المتحدة وبرامجها وغيرها من المنظمات غير الحكومية المتواجدة داخل قطاع غزة والاستفادة من التحليل الذي قام الخبراء العسكريون به.

وزودت منظمة العفو الدولية السلطات الإسرائيلية بنتائج بحوثها بتاريخ 8 أكتوبر/ تشرين الأول 2014. وحتى يومنا هذا، فلم تتلق المنظمة أي رد من السلطات من شأنه أن يوفر إجابات على الحالات التي طرحها التقرير.

3. **"يقر التقرير بأن قوات جيش الدفاع الإسرائيلي قد بذلت ما بوسعها لتفادي وقوع إصابات بالأرواح بين المدنيين، لا سيما من خلال الإشارة إلى قيام الجيش بالاتصال هاتفيا بالسكان قبيل تنفيذ الضربات وإسقاط المنشورات من الجو وإشعار السكان بضرورة الابتعاد بمسافة آمنة عن البنايات... ومع ذلك، فيطرح التقرير ادعاءات لا أساس لها من الصحة على صعيد سلوك قوات جيش الدفاع، وأغفل العوامل الرئيسية التالية: أولا، لا يستهدف جيش الدفاع المدنيين أو الأعيان المدنية عمدا؛ ويحكم القانون الدولي عمليات الجيش وأنشطته، وهو يحرص على أن توجه عملياته نحو أهداف عسكرية ويمتثل لمبدأ التناسبية."**

ليست هذه هي الأدلة التي يبرزها التقرير المذكور. فقبيل ثلاثة أيام من دخول اتفاق وقف إطلاق النار حيز التنفيذ في 26 أغسطس/ آب 2014، أعلنت إسرائيل أنها سوف تكثف من هجماتها على طائفة أوسع نطاقا من الأهداف. ولقد اختيرت العبارة "لا حصانة لشيء" كعنوان للتقرير اقتباسا من كلمات وردت على لسان أحد مسؤولي الأمن في إسرائيل. ولقد أشارت هذه العبارة وغيرها من التصريحات التي تفيد بأن الاستهداف سوف "يكون قاسيا وشاملا" إلى وجود دافع عقابي وسياسة عامة تستند إلى العقاب الجماعي فيما يشكل خرقا للقانون الإنساني الدولي.

ولو أرادت السلطات الإسرائيلية فعلا أن توضح لمنظمة العفو الدولية السبل التي جعلت من هجمات جيشها هجمات قانونية، لكان من الأجدر بها أن ترد على رسالة المنظمة الموجهة إليها بتاريخ 8 أكتوبر/ تشرين الأول وأرفقت بها نتائج التقرير المتعلقة بالضربات الجوية؛ وكان حري بها أن توضح سبب تنفيذ كل واحدة من الهجمات أو تبيان هوية الهدف شخصا كان أم منشأة وسرد الاحتياطات التي اتُّخذت من أجل تقليص حجم المخاطر المتمثل بإلحاق الأذى بالمدنيين والكشف عن أي تحقيقات جارية أو منتهية.

ولقد تلقت المنظمة ردا من مراقب الدولة، الذي يقوم بدور ديوان أمين المظالم، واقتصر في رده على القول أن التحقيق الذي يجريه يركز على عملية الجرف الصامد فقط. ولم ينبرِ أحد من السلطات التي لديها القدرة على الإجابة على تساؤلات منظمة العفو الدولية للرد أو التعليق على رسالة المنظمة.

4. **"وثانيا، تتجاهل منظمة العفو الدولية أنه لا يمكن في بعض الحالات الكشف عن معلومات تفصيلية تتعلق بهدف عسكري قد يهدد سرية المعلومات وسلامة المصادر الاستخباراتية."**

بالنظر إلى أن البنايات التي دُمرت كانت تؤوي منازل ومصالح اقتصادية للمدنيين، فيقع العبء على إسرائيل كي تقوم هي بتوفير المعلومات المتعلقة بالكشف عن أسباب شن كل ضربة من الضربات والأسلوب المتبع في تنفيذ كل منها. ومن الصعوبة بمكان أن نتصور وجود أسباب أو مسوغات حقيقية ومشروعة تبيح لإسرائيل الامتناع عن كشف الأسباب وراء استهدافها لبنايات معينة وتدميرها بالكامل بعد أن تحولت إلى أنقاض.

ويظهر أن السفارة الإسرائيلية تشير إلى أن الإفصاح عن السبب وراء هجوم بعينه من شأنه أن يشكل تهديدا لمصدر المعلومة، ولكن ذلك لا يوضح مع ذلك سبب عدم قيام السلطات الإسرائيلية بتوضيح الأسباب التي حملتها على تدمير بنايات مكونة من عدة طوابق.

"وثالثا، تتجاهل منظمة العفو الدولية بشكل ملفت الأدلة الواضحة التي تفيد بأن حماس قد دأبت على استخدام البنية التحتية المدنية لأغراض عسكرية بشكل منتظم ومتعمد."

لقد أدانت منظمة العفو الدولية علنا الحوادث التي شهدت قيام حركة حماس والفصائل الفلسطينية المسلحة باستخدام بنايات مدنية لتخزين الذخائر فيها. ومع ذلك، وعلى الرغم من بحوثها المستفيضة، فلم تتمكن منظمة العفو الدولية من التوصل إلى أدلة تفيد بقيام حماس وغيرها من الفصائل المسلحة باستخدام البنايات الواردة في التقرير لأغراض عسكرية وقت وقوع الهجمات.

وحتى لو كانت إحدى شقق البناية التي تؤوي عشرات أو مئات المدنيين استُخدمت من طرف عناصر إحدى الفصائل المسلحة، فإن معاملة البناية بأكملها كما لو كانت من هدفا عسكريا تشكل خرقا للحظر الذي يفرضه القانون الإنساني الدولي على شن الهجمات العشوائية لا سيما عندما يمتلك الطرف المهاجم وسائل تخوله من الحد من نطاق هجومه والتقليص من حجم الأضرار التي تلحق بالبناية التي استُخدمت لتلك الأغراض المسوغة للهجوم. ولقد سبق للجيش الإسرائيلي وأن شن ضربات جوية استهدف خلالها شققا بعينها ضمن بنايات سكنية عالية دون أن يتسبب بتدميرها بالكامل.

---

[i] سفارة إسرائيل "تقرير منظمة العفو الدولية حول إسرائيل – التركيز على الخسائر النقدية التي تكبدها الفلسطينيون في ضوء الهجمات الصاروخية العشوائية التي استهدفت إسرائيل" 9 ديسمبر/ كانون الأول 2014 (embassies.gov.il/london/NewsAndEvents/press-release/Pages/Amnesty-report-on-Israel---press-release.aspx).